

Distr.: General
26 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“

نُهج مبتكرة في مجال جمع البيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز مقدم من الرئيسة

١ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية للخبراء بشأن موضوع ”نُهج مبتكرة في مجال جمع البيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“. وترأست الاجتماع نائبة رئيسة اللجنة (كينيا)، كوكي مولي غرينيون. وشارك في الحلقة الحوارية كل من: رئيس قسم الإحصاءات والمعلومات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ستيف ماكفيلي؛ وعضو الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية التابع للإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا، خايمي سيباستيان لوبو توبار؛ ونائبة مدير المنظمة غير الحكومية ”تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير“ [IT for Change]، نانديني شامي؛ والمديرة الأقدم لشؤون أفريقيا في ”مؤسسة شبكة الإنترنت العالمية“ [World Wide Web Foundation]، نينا نواكانما؛ والرئيسة المشاركة للجنة المعنية ببناء القدرات الإحصائية التابعة للمعهد الإحصائي الدولي، إيرينا كريزمان. وتخللت المناقشة مداخلات من تسع دول أعضاء وست من منظمات المجتمع المدني.

٢ - وحدد المشاركون في حلقة الخبراء الحوارية طرائق يمكن من خلالها استخدام النهج المبتكرة لسد الثغرات الحيوية في البيانات المجمعة بشأن قياس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وحددوا كذلك الفرص والتحديات التي تنشأ عن استخدام مصادر غير تقليدية للبيانات، ولا سيما البيانات



الرجاء إعادة استعمال الورق



الضخمة، في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المراعي للاعتبارات الجنسانية، وسلّطوا الضوء على المجالات ذات الأولوية التي يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل.

الابتكارات في مجال جمع الإحصاءات الجنسانية وإتاحتها واستخدامها

٣ - قال المشاركون إن التطور السريع في مجال الحوسبة وازدياد الطلب على الإحصاءات ذات الجودة العالية من جهة، وتخفيض الميزانيات من جهة أخرى، عوامل أدت جميعاً إلى لجوء الوكالات الإحصائية الوطنية والحكومات وأرباب الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني بشكل متزايد إلى استخدام مصادر بيانات بديلة من قبيل البيانات الضخمة، بغية تحسين جمع الإحصاءات الجنسانية ذات الصلة التي تتاح في التوقيت المناسب والإبلاغ بها وتحليلها ونشرها. ويتضح ذلك من الاستخدام المتزايد للمصادر غير التقليدية للبيانات التي يمكن أن تساعد على تحسين فهم جوانب رئيسية من حياة الفتيات والنساء، ومن أمثلة مصادر البيانات هذه المعلومات الجغرافية المكانية ومعاملات بطاقات الائتمان وسجلات استخدام الهواتف المحمولة.

٤ - وتزايد أيضاً الخطوات المتخذة لمعالجة أوجه القصور المرتبطة باستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية والتعدادات التقليدية ولتحقيق الاستفادة القصوى من عمليات جمع البيانات، وخاصة من خلال الاستعانة بالتصوير الساتلي والتنقيب عن المعلومات على شبكة الإنترنت وتجهيز البيانات الإداري. وتنبثق عن هذه التطورات الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام المصادر غير التقليدية للبيانات على صعيد النظم الإحصائية الوطنية من أجل تحسين إنتاج الإحصاءات وسدّ الثغرات المعرفية الحيوية فيما يتعلق بجوانب معينة، مثل العنف ضد المرأة وحالة فئات معينة من النساء، بمن فيهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، ونساء وفتيات الشعوب الأصلية، والنساء والفتيات الريفيات.

الفرص التي تتيحها البيانات الضخمة والتحديات التي تطرحها في مجال سدّ ثغرات البيانات

٥ - أبرز المشاركون إمكانات البيانات الضخمة وما يمكن أن تحققه من أجل توفير بيانات عالية الجودة حسنة التوقيت يمكن الوثوق فيها ويُستعان بها لاستكمال الإحصاءات الرسمية، وذلك سعياً إلى تحسين معالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بالشؤون الجنسانية. فالبيانات المستمدة من مصادر البيانات الضخمة، من قبيل سجلات الهواتف المحمولة والنشاط على شبكة الإنترنت، تصلح في بعض الحالات للحصول على معلومات مفصلة تُجمع في التوقيت الملائم عن مؤشرات رئيسية تتعلق برفاه المرأة والفتاة ولا تكون دوماً واضحة في المصادر التقليدية من قبيل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والسجلات الإدارية. وأكد المشاركون أيضاً أن استخدام مصادر غير تقليدية للبيانات يعد بنتائج مبشرة، إلا أنهم حذروا من اعتبار تلك المصادر بديلاً عن الإحصاءات ذات الجودة العالية التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية.

٦ - وارثي كذلك أن الوصول والاستخدام الميسورين لمصادر البيانات الضخمة يشكل تحدياً متنامياً للمكاتب الإحصائية الوطنية. وسلّط الضوء على مسائل تتعلق بضمان الجودة وملكية البيانات والحفاظ على الخصوصية والتمثيل الإحصائي باعتبارها عوائق كبرى تعترض استخدام البيانات الضخمة في إعداد الإحصاءات الرسمية. وكذلك أبرزت الحاجة إلى تنظيم المعايير القانونية والأخلاقية الحاكمة لتطوير

الخدمات الإحصائية التي يُستعان فيها بمصادر غير تقليدية للبيانات، من أجل تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالخصوصية وملكية البيانات.

تعزيز إدارة البيانات في العصر الرقمي

٧ - أكد المشاركون ضرورة أن يجري تكييف المبادئ القائمة المتعلقة بالبيانات والمنظمة لإنتاج واستخدام الإحصاءات بحيث تتسق مع الاستخدام المتزايد لمصادر البيانات غير التقليدية. وبالنظر إلى التطور المستمر لبيئة البيانات، أعاد المشاركون تأكيد الحاجة إلى التقيّد بالمبادئ الأساسية المعمول بها في مجال الإحصاءات الرسمية، التي تنظم إنتاج الإحصاءات الرسمية واستخدامها. وسُلط الضوء على مبادرات وضع المعايير ومن أمثلتها اللائحة التنظيمية العامة التي أرساها الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات، والميثاق الدولي للبيانات المفتوحة، وخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، باعتبارها من أفضل الممارسات المتبعة لتوسيع نطاق المبادئ القائمة المتعلقة بالبيانات بحيث تنظم أيضاً استخدام المصادر غير التقليدية للبيانات.

٨ - وأكد المشاركون أن من المهم، عند التصدي لتعزيز إدارة البيانات في العصر الرقمي دعماً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، أن تُكفّل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للنساء والفتيات. ويشمل ذلك على وجه الخصوص الحق في الخصوصية؛ فإمكانية حصول الأفراد على البيانات الخاصة بهم ينبغي أن تُعتبر امتداداً للحق في الحصول على المعلومات، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٩ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى وضع تدابير مناسبة لحماية البيانات من أجل الحيلولة دون إساءة استخدام البيانات أو التصرف فيها بشكل غير سليم. وسلطت البلدان الضوء على الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية في مجال وضع المبادئ والمعايير التي يُسترشد بها في العمل الجماعي المراد به ضمان الاستخدام الآمن للبيانات الضخمة تحقيقاً لأغراض التنمية.

تيسير الشراكات مع مستخدمي البيانات ومنتجها

١٠ - أبرز المشاركون الحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية بين الدول والجهات من غير الدول من أجل تهيئة بيئة تمكينية لإدماج واستخدام المصادر الجديدة والتقليدية للبيانات. وشددوا أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنشآت العامة والخاصة، من أجل تيسير الوصول على نطاق أوسع إلى مصادر البيانات الضخمة والنهوض بإمكانات الإحصاءات الرسمية كأداة يُسترشد بها في وضع السياسات. وارثني أن تهيئة بيئة تمكينية تتيح الاستخدام البيئي للبيانات على نحو يسهل الوصول إلى مختلف مصادر البيانات وييسر تجهيزها وفهمها أمرٌ بالغ الأهمية.

أولويات النهوض بالإحصاءات الجنسانية

١١ - شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات لكي يتسنى تحديث النظم الإحصائية الوطنية من أجل جمع الإحصاءات وإنتاجها ونشرها وسدّ الثغرات الحيوية في البيانات الجنسانية باستخدام المصادر التقليدية وغير التقليدية للبيانات على حد سواء.

١٢ - وأبرز المشاركون الحاجة إلى إرساء آليات للحكومة من أجل تحسين توافر البيانات التي تعدها الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية مع الإحصاءات الرسمية التي تنتجها المكاتب الإحصائية الوطنية.

١٣ - وكذلك سلط المشاركون الضوء على أهمية إتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات دون قيود في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة.